

# البحث عن فرصة ثانية: مأزق الإسلاميين في سودان ما بعد البشير

الإسلام السياسي في ظل الموجة الثانية من الانتفاضات العربية



# هذا الموضوع مترجم من اللغة الانجليزية عن موقع منتدى الشرق

# المحتوى

المقدمة	٣
تطور الحركة الإسلامية السودانية	٤
ثورة ديسمبر :الأسباب والأحداث	٨
الخيارات الصعبة :كيف تفاعلت الجماعات الإسلامية المختلفة مع الثورة؟	٩
استراتيجيات الحركات الإسلامية السودانية في أثناء الفترة الانتقالية	٣
الخاتمة	7
التعليقات الختامية	19
عن الكاتبَيْن	۳,
عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية	۳

#### المقدمة

يمكن تقسيم التاريخ السياسي للسودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦ إلى مرحلتَيْن، لكلِّ منهما سماتٌ وديناميكياتٌ مميزة: استمرت المرحلة الأولى من عام ١٩٥٦ إلى الانقلاب العسكري عام ١٩٨٩، بينما استمرت المرحلة الثانية من بداية حكم عمر البشير في يونيو/حزيران ١٩٨٩ إلى الانتفاضة الشعبية التي أطاحت به في أبريل/نيسان ٢٠١٩. وقد شهدت المرحلة الأولى فترات متناوبة من الحكم المدني والعسكري مع هيمنة واضحة للدكتاتورية العسكرية (الجدول ١). وقد أدت الثورتان الشعبيتان اللتان أنهتا الأنظمة العسكرية في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٤ وأبريل/نيسان ١٩٨٥ إلى حكوماتٍ مدنية قصيرة العمر انهارت سريعًا بسبب الصراعات السياسية المُعيقة وانعدام الكفاءة.

لجدول ١: أشكال الحكم في السودان	
حكومات مدنية برئاسة رئيسي الوزراء إسماعيل الأزهري من الحزب الاتحادي الديمقراطي، وعبد الله خليل من حزب الأمة القومي	70P1 <u>-</u> N0P1
حكم عسكري بقيادة اللواء إبراهيم عبود	1975 - 1901
حكومات مدنية بقيادة حزب الأمة القومي	1979 - 1978
النظام العسكري للعقيد جعفر النميري	1970 - 1979
فترة انتقالية بقيادة اللواء عبد الرحمن سوار الذهب	19.7 - 19.00
حكومات مدنية برئاسة الصادق المهدي من حزب الأمة القومي	19.09 - 19.07
نظام عسكري بقيادة عمر البشير	Y+19 - 19A9

ويمكن تقسيم المرحلة الثانية من تاريخ السودان السياسي - التي بدأت بانقلابٍ من قِبَل جبهة الإنقاذ الوطني الإسلامية واستمرت ثلاثين عامًا - إلى مرحلتَيْن: المرحلة الأولى من يونيو/حزيران ١٩٨٩ إلى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ عندما كان الشيخ حسن الترابي يسيطر على النظام، والمرحلة الثانية هي العشرين سنة الأخيرة من رئاسة البشير، بدءًا من قراراته بحلً البرلمان واستبعاد الترابي. ويُعتبر النظام السوداني خلال المرحلة الأولى من هاتين المرحلتَيْن - التي يُطلق عليها أيضًا «الجمهورية الإسلامية الأولى» - نظامًا شموليًا؛ لأنه تبنًى مشروعًا عقائديًا أيديولوجيًا. بينما كانت «الجمهورية الثانية» في ظل حكم عمر البشير استبداديةً بامتياز!. وقد اتسمت المرحلة الأخيرة بفراغ أيديولوجيً وبراغماتية سياسية وإعادة تعريفِ للنظام، حيث أصبحت المحددات الإسلامية هامشيةً تدريجيًا".

شهد السودان العديـد مـن الأزمـات الخطيـرة فـي وجـود نظـام الإنقـاذ، حيـث تحـدًى العديـد مـن التمـردات المسـلَّحة سـلطة الحكومـة المركزيـة فـي الخرطـوم، مطالبـةً بالتقسـيم العـادل

للسلطة والثروة. وإلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان - التي حاربت لعقودٍ من أجل استقلال جنوب السودان - اندلعت نزاعاتُ مسلَّحة أخرى في دارفور عام ٢٠٠٤، وفي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وفي حين نجح جنوب السودان في نيل استقلاله في عام ٢٠١١ بعد حربٍ أهلية دموية طويلة الأمد، ارتبط الصراع في دارفور بارتكاب فظائع وانتهاكاتِ لحقوق الإنسان على نطاق واسع. ونتيجةً لذلك، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحقً الرئيس البشير عام ٢٠٠٩٠.

كذلك عانى السودان من العقوبات الاقتصادية المتكرِّرة من قِبَل الحكومات الأمريكية المتعاقبة، كما تمَّ وضع السودان على قائمة الـدول الراعية للإرهاب في التسعينيات، واتُّهِم بتوفير مأوى للعديد من الإسلاميين الجهاديين (بما في ذلك أسامة بن لادن)، والتورط في العديد من الهجمات الإرهابية. وزادت العقوبات المفروضة على السودان في ظل إدارة جورج دبليو بوش؛ بسبب الحرب في دارفور. وقد ضربت هذه العقوبات الاقتصاد السوداني بقسوة، مؤديةً إلى تفاقم الفقر وأزمة البطالة؛

ونتيجةً لذلك، اندلعت موجـاتٌ من الاحتجاجات في أعـوام ٢٠١٢ و٢٠١٣ مطالبةً بتنحي البشـير علـى الرغـم مـن سـيطرته وحزبـه - حـزب المؤتمـر الوطنـي - علـى السـلطة. وأخيـرًا، نجحـت انتفاضـة عـام ٢٠١٩ فـي إسـقاط نظـام الإنقـاذ.

# تطور الحركة الإسلامية السودانية

تشكَّلت الحركة الإسلامية السودانية - شأنها شأن السياسة السودانية بشكلِ عامٍّ - من خلال تاريخٍ من العداءات والانشقاقات التي نتج عنها ظهور العديد من الجماعات والأحزاب. وقد رافقت الانشقاقات الحركة الإسلامية السودانية منذ لحظة نشأتها كنظيرِ للحزبَيْن الإسلاميَّيْن التقليديَّيْن - حزب الأمة القومي بقيادة عائلة المهدي، والحزب الاتحادي الديمقراطي بقيادة عائلة الميرغني - اللذين هيمنا على السياسة السودانية منذ ما قبل الاستقلال.

بدأت منظماتٌ تابعة لجماعة الإخوان المسلمين أو مشابهة لها في التشكُّل في السودان في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين. لكن كانت العلاقة مع المنظمة الأم في مصر ودرجة الالتزام بأيديولوجيتها مصدرًا للانقسام بين هذه المنظمات. وخلال ثورة أكتوبر/تشرين الأول ضد إبراهيم عبود عام ١٩٦٤، تشكَّلت جبهة الميثاق الإسلامية بقيادة الترابي، وأصبحت أكثر مشاركةً في السياسة الحزبية. وعلى الرغم من بروز الجبهة بوصفها فاعلًا سياسيًا مهمًّا بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٨، فقد نشبت نزاعاتُ داخلية في مؤتمرها عام ١٩٦٩.

وأجبر الانقلاب العسكري لجعفر النميري في العام نفسِه الفصائلَ المنقسمة على نسيان خلافاتها والعمل مع الأحزاب السودانية الأخرى من أجل إسقاط النظام. لكن بعد المصالحة الوطنية للنميري مع المعارضة الإسلامية في عام ١٩٧٧، سعى الترابي إلى تحويل الحركة إلى قوة سياسية واقتصادية بدلًا من كونها حركة اجتماعية موجَّهة نحو الدعوة°. لم

يكن التقليديون داخل الجبهة راضين عن قيادة الترابي وتوجُّهه البراغماتي؛ ولذلك حاولوا استبداله. ووصل الخلاف بين القسم المؤيد للتوجُّه نحو الدعوة وممثِّله المشرف العام صادق عبد الله عبد الماجد، وبين القسم المؤيد للتوجُّه نحو السياسة بقيادة الترابي، وصل إلى ذروته عام ١٩٨٠ عندما انشقَّ القسم الأول لتأسيس جماعة أخرى، التي استخدمت الاسم الرسمي للإخوان المسلمين في السودان، وانضمَّت إلى التنظيم الدولي للإخوان المسلمين.

ونجح تنظيم الترابي في اختراق بيروقراطية الدولة والميدان الاقتصادي ورتب الجيش خلال السنوات الأخيرة من حكم جعفر النميري قبل الإطاحة به عن طريق انتفاضة شعبية. وفي عام ١٩٨٥، غيَّر التنظيم اسمه إلى الجبهة الإسلامية القومية قبل أن ينجح أخيرًا في الاستيلاء على السلطة في انقلاب عام ١٩٨٩ الذي خطَّطه الترابي ونقَّذه البشير.

ومن ناحية أخرى، عانى الإخوان المسلمون في السودان من أزمة خطيرة في عام المواعندما سيطر جناح متطرف على الجماعة بقيادة الشيخ سليمان أبو نارو. فقد مزج أبو نارو بين أيديولوجية الإخوان المسلمين والعقائد السلفية والجهادية الأخرى، واتَّهمه الزعماء التقليديون بالتخلي عن المسار المعتدل للإخوان المسلمين. وقد انشقَّ هذا الفصيل الراديكالي فيما بعد وتفرَّع منه عدد من الجماعات: بعضها تبنَّى رسميًّا الفكر الجهادي السلفي وشارك في العديد من الهجمات الإرهابية، بينما عادت جماعاتُ أخرى إلى الإخوان المسلمين بعد عقدين من الزمن.

وفي عام ١٩٩٩، حـدث خـلافٌ بيـن القـادة المدنييـن والعسـكريين لنظـام الإنقـاذ الإسـلامي. فعندمـا حـاول الترابـي إدخـال بعـض التغييـرات فـي النظـام السياسـي للحـدِّ مـن سـلطة الرئيـس البشير، ردَّ الأخيـر بإعـلان حالـة الطـوارئ وإبعـاد الترابـي عـن السـلطة. وقـد أدى هـذا الانفصـال إلـى قيـام الترابـي بإنشـاء حـزبِ منشـقٌ هـو حـزب المؤتمـر الشـعبي، بينمـا أسّس البشـير الحركـة الإسـلامية كقاعـدة إسـلامية أوسـع نطاقًـا لحـزب المؤتمـر الوطنـي^.

ازدادت العداءات والصراعات بين الجماعات الإسلامية المتنافسة خلال السنوات التالية، كما استمرت الخلافات والانقسامات داخل حزب المؤتمر الوطني ودفع توقيع اتفاقية السلام بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب السودان عام ٢٠٠٥ جماعتَيْن إلى الانفصال عن حزب المؤتمر الوطني: حركة العدل والمساواة التي تشكّلت من مقاتلين في جنوب السودان، ومنبر السلام العادل بقيادة خال البشير الطيب مصطفى. وقد دعت هاتان الجماعتان إلى الانفصال بين شمال السودان وجنوبه على أساس التجانس الديني، ومع ذلك لم تتمكّن أيّ منهما من حشد قاعدة دعمٍ كبيرة وبقيتا على الهامش.

كانت النزاعـات والأحـداث الدامية والاستبداد والفسـاد والصعوبـات الاقتصادية سـماتٍ مميزةً للدولـة السـودانية الفاشـلة فـي السـنوات اللاحقـة. وفـي عـام ٢٠١١، صـوَّت جنـوب السـودان للصالـح الانفصـال، ليفقـد السـودان بذلـك مصـدرًا رئيسًـا لعائـدات النفـط. وبحلـول عـام ٢٠١٢،

أصبح من الواضح أن البشير قد خسر قاعدة دعمه، حيث كانت أعداد منتقديه داخل حزب المؤتمر الوطني تتضاعف، خاصةً مع قيام البشير بتهميش الشخصيات الإسلامية لصالح الشخصيات العسكرية والأمنية الموالية المقربة منه أ. وقد ظهر جزء ضئيل من هذا النقد على السطح، وظهرت مذكرة - يُزعَم أنها وُقِّعت من قِبَل ألف عضو مجهول من حزب المؤتمر الوطني و»قدامى المحاربين في الجبهة القومية الإسلامية» - تدعو لإنشاء دولة قائمة على المواطنة تحترم الحقوق والحريات المدنية، وتنتقد تفشي الفساد وشهوة السلطة، وتطالب بالإصلاح".

في الوقت ذاتِه، حـاول الإصلاحيـون داخـل الحركـة الإسـلامية السـيطرة علـى التنظيـم طارحيـن غـازي صـلاح الديـن العتبانـي بوصفه مرشَّـحهم الرئيـس لمنصب الأميـن العـام. لكن هـذه المحاولـة تـمَّ إحباطهـا عندمـا أدخـل المؤتمـر العـام الثامـن ـ الـذي انعقـد فـي عـام ٢٠١٢ ـ تعديـلاتِ علـى دسـتور الحركـة الإسـلامية أدت إلـى القضـاء علـى أي احتماليـةِ للاسـتقلال عـن حـزب المؤتمـر الوطنـى والحكومـة ١٠.

ومن جهة أخرى، شهد عام ٢٠١٢ أيضًا تشكيل جبهة الدستور الإسلامي بقيادة الإخوان المسلمين، وانضمَّت إليها الجماعات السلفية. وقد دعت الجبهة البشيرَ إلى جعل الدستور السوداني «يقوم على الشريعة الإسلامية فقط» بعد انفصال جنوب السودان، وهدَّدت بإقالته إذا لم يفعل ذلك". لكن هذه الجبهة لم تدم كثيرًا، ولم تشكِّل أيَّ تحدُّ خطير للبشير. وتلقَّت محاولات البشير لتجديد قاعدة دعمه ضربةً عندما أسَّس كبير مستشاريه غازي العتباني حركة الإصلاح الآن، وقد تمَّ طرد العتباني من حزب المؤتمر الوطني بعد انتقاده العلني لقمع البشير الوحشي لاحتجاجات ٢٠١٣ في مذكرةٍ وقَعها أيضًا ٣٠ من الإصلاحيين الآخرين داخل حزب المؤتمر الوطني. وقد شكَّلت هذه الحركة أخطرَ انشقاق في حزب المؤتمر الوطني منذ انفصاله عن الترابي.

تمَّ تشكيل تحالف لجماعات المعارضة الإسلامية باسم تحالف القوى الإسلامية والوطنية السودانية على خلفية احتجاجات ٢٠١٣، وكان هذا التحالف يتألَّف من ٢٠ حزبًا، بما في ذلك حركة الإخوان المسلمين ومنبر السلام العادل. وقد انتقد هذا التحالف سياسات البشير الاقتصادية، وقدَّم نفسه على أنه البديل المناسب لنظام حزب المؤتمر الوطني ًا.

على خلفية ذلك، أعلن البشير يائسًا حوارًا وطنيًّا في ٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤؛ لدرء وقوع أزمة قبل الانتخابات المُقرَّر إجراؤها في عام ٢٠١٥. خلال هذه الفترة، كان طرف المعارضة الرئيس هو تحالف قوى الإجماع الوطني الذي تشكَّل باتحاد ١٧ حزبًا من أحزاب المعارضة، بما في ذلك الحزب الشيوعي السوداني، وحزب البعث، ومنظمات يسارية أخرى. كما تضمَّن أيضًا حزب الأمة القومي وحزب المؤتمر الشعبي، ولكن تمَّ تعليق عضويتهما في أبريل ٢٠١٤، بعد أن قررا الانخراط في الحوار الوطني مع حزب المؤتمر الوطنى الحاكم.

انضمَّت العديـد من الجماعـات الإسـلامية إلـى الحـوار علـى أمـل أن يؤدي إلى تقاسـم السـلطة، وكان مـن بيـن هـؤلاء العـدو اللـدود للبشـير - الترابـي، الـذي قيـل إنـه يسـعى إلـى إنقـاذ إرثـه البالي. وقالت بعض أحزاب المعارضة إن المشاركة في عملية الحوار الوطني قد تكون أفضل طريقة لإنقاذ السودان من حافة الهاوية. وقرَّر حزب الأمة القومي وحزب المؤتمر الشعبي وحركة الإصلاح الآن ومنبر السلام العادل المشاركة في الاجتماعات التحضيرية للحوار الوطني، ولكنها طالبت بتنفيذ إجراءات لبناء الثقة كشرط لاستمرار مشاركتها. وكانت مطالبها الرئيسة هي: الحريات العامة، والإفراج عن السجناء السياسيين، ووقف إطلاق النار في مناطق الحرب، والإشراف على الحوار من قِبَل هيئة مستقلَّة. وعندما لم يتم استيفاء هذه الشروط، انسحبت هذه الأحزاب من الحوار الوطني، باستثناء حزب المؤتمر الشعبي بقيادة الترابي، الذي وافق على الانضمام إلى الحوار الوطني دون شروط. كما انسحب حزب الأمة القومي من الحوار الوطني بعد اعتقال زعيمه الصادق المهدي في مايو/أيار ٢٠١٤. وشاركت حركة الإصلاح الآن في «آلية سبعة زائد سبعة» لرسم خريطة الطريق للحوار، لكنها انسحبت بمجرَّد الإعلان عن الانتخابات الرئاسية والعامة في شهر أبريل/نيسان ٢٠١٥.

على النقيض من ذلك، رفضت بقية أحزاب تحالف القوى الإسلامية والوطنية السودانية (بما في ذلك الحزب الشيوعي وحزب البعث) - شأنها شأن الجماعات المسلَّحة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق - المشاركة في الحوار الوطني لمدة ثلاث سنواتٍ أو الانضمام إلى الحكومة منذ اليوم الأول، وكان هناك إصرار على الإطاحة بالبشير.

اتضح أن الحوار ما هو إلَّا تكتيك من جانب البشير، ولكنه تكتيك ناجح. حيث أدَّت المصالحة بين الترابي والبشير في عام ٢٠١٤ إلى تحييد أحد أحزاب المعارضة الرئيسة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، وهو ما أمَّن إعادة انتخاب البشير لولاية أخرى في عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى إجراء التعديلات الدستورية المطلوبة. كما نجح في نهاية المطاف في استدراج المنشقين الإسلاميين والحلفاء السابقين من حزب المؤتمر الوطني للحصول على حصَّة من الحكومة.

حدث الانشقاق الأخير الجدير بالذكر في حركات الإسلام السياسي في عام ٢٠١٦ بين المشرف العام على الإخوان المسلمين الشيخ على جاويش ومجلس شورى الجماعة. فقد اتهم الشيخ جاويش المجلس بمحاولة تحويل الإخوان المسلمين إلى حزب سياسيً وقطع علاقتها بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وأصدر أمرًا بحل المجلس. وردَّ مجلس الشورى بإقالة جاويش من منصبه مع العديد من أعضاء المكتب التنفيذي، وتعيين الحبر يوسف نور الدائم مشرفًا عامًا مؤقتًا. وقد حظيت هذه القرارات بدعم القيادة التقليدية لجماعة الإخوان المسلمين بما في ذلك الشيخ صادق عبد الله عبد المجيد. ولاحقًا في عام ٢٠١٧، عيَّن الإخوان المسلمون عوض الله حسن زعيمًا جديدًا لهم. وعلى الرغم من أن جماعة الشيخ جاويش كانت أصغر بكثيرٍ وأقل نشاطًا من الناحية السياسية، فإنها نجحت في الحصول على اعترافِ من التنظيم الدولي للإخوان المسلمين. وبعد وفاة الشيخ جاويش في ديسمبر/كانون الثاني ٢٠١٨، تمَّ انتخاب عادل على الله مشرفًا عامًا للجماعة".

يتضمَّن مشهد حركات الإسلام السياسي أيضًا بعض الجماعات السلفية التي كانت بعيدةً عن السياسة إلى حدٍّ كبيرٍ، لكن حضورها السياسي أصبح ملحوظًا بشكلٍ متزايدٍ بعد اتفاقية سلام جنوب السودان عام ٢٠٠٥. والجماعة الأكبر في التيار السلفي هي جماعة أنصار السُّنة التي تأسَّست في الأربعينيات، ويُقدَّر عدد أعضائها بحوالي مليوني عضو. وقد تبنَّت الجماعة موقفًا هادئًا تجاه نظام الإنقاذ، وحصلت في بعض الأحيان على تمثيلٍ في الحكومة. ومن الفروع المهمَّة لجماعة أنصار السُّنة حزب الوسط الإسلامي الذي اتخذ موقفًا مناهضًا للحكومة، وتبنَّى خطابًا تقدميًا يدعم الديمقراطية والتعدُّدية".

# ثورة ديسمبر: الأسباب والأحداث

شهد عام ٢٠١٨ استنزافًا سريعًا لاحتياطيات النقد الأجنبي، وسلسلةً من الانخفاضات في قيمة الجنيه السوداني، بالإضافة إلى تقليل دعم الخبز وإجراءات تقشفية أخرى فرضها صندوق النقد الدولي ألى فارتفعت الأسعار وأصبحت الظروف المعيشية أكثر صعوبةً لقطاع متزايد من السكّان. أما على الصعيد السياسي، فقد كان الإعلان عن ترشيح البشير لانتخابات ٢٠٢٠ الرئاسية خلافًا للدستور ووعود الحوار الوطني مصدرًا لخيبة الأمل. وعلى الرغم من أن بدء الحوار الوطني قد سمح للبشير بتجاوز مخاطر الترشُّح لولاية أخرى في عام ٢٠١٥، فإن رغبته في البقاء لفترة أخرى اتَّضح أنها القشَّة التي قصمت ظهر البعير.

بلغ معدل التضخُّم ٧٠٪ بحلول شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٨، وفي ١٩ ديسمبر/كانون الثاني اندلعت أعمال شغب احتجاجًا على ارتفاع أسعار الوقود والخبز في عطبرة شمال شرق السودان، وسرعان ما تحوَّلت إلى انتفاضة شعبية انتشرت في جميع أنحاء البلاد في غضون ثلاثة أسابيع.

ودخلت الأحزاب السياسية المعارضة إلى المشهد في أوائل يناير/كانون الثاني ٢٠١٩. حيث ظهر تحالفان كبيران: الأول هو قوى إعلان الحرية والتغيير، الذي تشكّل في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠١٩ من قِبَل تحالف قوى الإجماع الوطني، وقوى نداء السودان، وتجمّع المهنيين السودانيين، بالإضافة إلى أطرافِ أخرى أ. وقد جمع تحالف قوى نداء السودان تحت مظلّته العديد من الجماعات المعارضة، وقد تشكّل في أديس أبابا في ٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤ برئاسة الصادق المهدي. وقد تضمّن هذا التحالف حزب الأمة القومي، وحزب المؤتمر السوداني، والجبهة الثورية التي كانت ائتلافًا من الحركات المسلّحة (حركة العدل والمساواة، والحركة الشعبية/قطاع الشمال، وحركات دارفور المسلّحة) ٢٠٠٠.

أما التحالف الكبير **الثاني**، فهو الجبهة الوطنية للتغيير، التي كانت مظلةً أخرى للمعارضة بقيادة حركة الإصلاح الآن. وقد بدأت الاجتماعات التحضيرية للتحالف في ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨، بعد أيام قليلةٍ من اندلاع الاحتجاجات، وشارك فيها ٢٢ من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والحركات الشعبية، وتمَّ الإعلان رسميًّا عن تشكيل هذا التحالف في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٩٠.

وهناك تحالف سياسيُّ ثالث جدير بالذكر، هو تحالف قوى ٢٠٢٠. وقد تكوَّن هذا التحالف من ٢٦ حزبًا من الأحزاب الموالية التي شاركت في الحوار الوطني وحكومة الوفاق الوطني التي تلت ذلك. وفد تشكِّل هذا التحالف في سبتمبر/أيلول - أي قبل ثلاثة أشهر من انطلاق شرارة الثورة - بقياد غازي العتباني من حركة الإصلاح الآن استعدادًا لانتخابات عام ٢٠٢٠. إلَّا أن حركة الإصلاح الآن انشقَّت عن التحالف عندما قرَّرت الخروج من حكومة الوفاق الوطني وإنشاء الجبهة الوطنية للتغيير ٢٠٠٠. وبعد ثلاثة أيام من الإعلان عن تشكيل الجبهة الوطنية، عزل تحالف قوى ٢٠٢٠ غازي العتباني من رئاسته، رافضًا الدعوة إلى الثورة ضد البشير من أجل تنحيه، ومصرًا على الحفاظ المسار الإصلاحي الدستوري ٢٠٠٠.

وقد فشل قمع الشرطة ووحشيتها في إخلاء الناس من الشوارع كما حدث خلال الاحتجاجات السابقة في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥. وفي فبراير/شباط ٢٠١٩، اتخذ الرئيس البشير سلسلةً من القرارات في محاولةٍ يائسةٍ لوقف الثورة ضده؛ فأعلن حالة الطوارئ، وحلَّ حكومة الوفاق الوطني ومجالس الولايات، وعيَّن ١٨ حاكمًا جديدًا ينتمون إلى المؤسستَيْن العسكرية والأمنية، كما تنحَّى عن رئاسة حزب المؤتمر الوطني

فشلت هذه القرارات في وقف الموجة الثورية، واستوحى المتظاهرون الإلهام من استقالة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في ٢ أبريل/نيسان، ومن الذكرى السنوية للانتفاضة الشعبية ضد جعفر النميري في ٦ أبريل/نيسان، فساروا إلى مقر القيادة العامة للقوات المسلَّحة في الخرطوم، ودخلوا في اعتصام مفتوح. وبعد ذلك بأسبوع في ١١ أبريل/نيسان، أطاح المجلس العسكري بالبشير، وألقي القبض عليه، وأعلن وزير الدفاع أحمد عوض بن عوف تولى الجيش إدارة البلاد خلال العامين المقبلين.

وعلى الرغم من هذا التسلسل للأحداث، فقد بقي المتظاهرون المتشكّكون في أماكنهم واستمروا في اعتصامهم، مطالبين بنقل السلطة لمجلسٍ مدنيًّ حتى يمكن إجراء انتخابات. كما رفض تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير الانقلابَ العسكري، وأعلن استمرار الاحتجاجات. وفي اليوم الثاني، أجبر الجنرال أحمد عوض بن عوف على الاستقالة، وأعلن المجلس العسكري الانتقالي عن استعداده للتفاوض بشأن ترتيبات تقاسم السلطة مع قوى إعلان الحرية والتغيير.

# الخيارات الصعبة: كيف تفاعلت الجماعات الإسلامية المختلفة مع الثورة؟

كانت القوى الخمس السياسية الإسلامية الرئيسة قبيل الانتفاضة هي: حزب المؤتمر الوطني، وحزب المؤتمر الشعبي، والإخوان المسلمون، وحركة الإصلاح الآن، وتحالف قوى ٢٠٢٠ بقيادة منبر السلام العادل. وقد تفاعلت الجماعات الأربع - بخلاف الحزب الحاكم - مع الثورة بطرق مختلفة. فقد بقي حزب المؤتمر الشعبي ومنبر السلام العادل مواليين للنظام بشكل عامٍ مع الدعوة إلى بعض الإصلاحات، لكن حركة الإصلاح الآن وجماعة الإخوان المسلمين انشقتا فور اندلاع الانتفاضة وطالبتا بتغيير النظام.

على الرغم من أن كوادر الشباب في حزب المؤتمر الشعبي شاركوا في الاحتجاجات وقُتل أحد قياداتهم على أيدي الشرطة، فإن الحزب لم ينسحب رسميًّا من الحكومة حتى انهيار النظام ". واختار الأمين العام للحزب علي الحاج الحلَّ الوسط، فمن ناحية انتقد مرارًا وتكرارًا عنف قوات الأمن وطالب بإصلاح سياسيًّ حقيقيًّ واعتذر لضحايا الانتفاضة ومعتقليها "؛ ومن ناحية أخرى لم ينشق الحزب عن نظام الإنقاذ على الرغم من تهديده بالقيام بذلك إذا لم تؤخذ مطالبه بالإصلاح على محمل الجد". ونتيجةً لذلك، استقال العشرات من كوادر الشباب من حزب المؤتمر الشعبي احتجاجًا على الموقف المتواضع وغير الحاسم لحزبهم ".

وبالمثل، اتخذ تحالف قوى ٢٠٢٠ مبادرةً للإصلاح في مارس/آذار مقترعًا تمديد ولاية المؤسسات الدستورية الحالية وإلغاء الانتخابات العامة المقررة في عام ٢٠٢٠. وعوضًا عن ذلك، اقترح التحالف الذي يقوده منبر السلام العادل فترةً انتقاليةً لمدة عامين يديرها مجلس رئاسيٌ برئاسة البشير ٢٠٠٠. وقد دعم حزب المؤتمر الشعبي في اجتماع مشتركِ مبادرة تحالف قوى ٢٠٢٠، ودعا إلى حل الأزمة القائمة عن طريق المفاوضات ٣٠.

على النقيض من ذلك - كما ذكرنا سابقًا - قرَّرت حركة الإصلاح الآن الانشقاق عن النظام والانضمام إلى الانتفاضة بعد أيام قليلةٍ من اندلاعها. وفي المؤتمر الصحفي الذي عُقد في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٩ للإعلان عن تشكيل الجبهة الوطنية للتغيير، أعلن غازي العتباني - الـذي انتُخب لاحقًا رئيسًا للجبهة الوطنية للتغيير - عن انسحاب أعضاء حركة الإصلاح الآن من الحكومة". كما طالبت الجبهة الوطنية للتغيير خلال هذا المؤتمر الصحفي بحلً المجلس الوطني ومجالس الولايات، وتشكيل حكومة انتقالية، وتشكيل مجلس للوفاق الوطني".

كان ردُّ حزب المؤتمر الوطني قويًا، حيث اتَّهم رئيس قطاع الإعلام في الحزب الجبهة الوطنية للتغيير بانتهاك الوفاق الوطني بالمطالبة بحلِّ الحكومة والبرلمان، واتهم قادتَها بالانتهازية السياسية. وأضاف أن «حصَّة حركة الإصلاح الآن في الحكومة محدودة بالفعل، وانسحابها غير مؤثر» ٣٠. كما هاجم البشير بشراسة الذين انسحبوا من اتفاقية الحوار الوطني، زاعمًا أنهم كانوا يقفزون من السفينة؛ لأنهم ظنوا أنها تغرق، ومضيفًا أن هذه ليست المرة الأولى التي يتصرفون فيها بهذه الطريقة ٣٠.

وعلى الرغم من أن حركة الإصلاح الآن قد انشقّت عن نظام الإنقاذ في وقتِ مبكِّر وحشدت مؤيديها للانضمام إلى المظاهرات، فإن بعض عناصر قوى إعلان الحرية والتغيير - خاصةً تجمُّع المهنيين السودانيين الذي يهيمن عليه اليسار - رفضت أن تكون الجبهة الوطنية للتغيير عضوةً في تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير؛ لأنها تحتوي على فروع من حزب المؤتمر الوطني الحاكم من وللتغلُّب على هذا الاعتراض، اجتمع العتباني عدَّة مراتِ مع الصادق المهدي زعيم تحالف قوى نداء السودان - وهو عضو مؤسِّس في قوى إعلان الحرية والتغيير - من أجل تنسيق المواقف السياسية آل.

أما جماعة الإخوان المسلمين، فقد اتبعت المسار نفسَه الذي اتبعته حركة الإصلاح الآن، وانضمَّت إلى الجبهة الوطنية للتغيير، وحشدت أنصارها للانضمام إلى الاحتجاجات. كما شارك قادة الجماعة - بمن فيهم المشرف العام عوض الله حسن - في الاحتجاجات بأنفسهم، وألقوا خطاباتِ قاسيةً ضد نظام الإنقاذ قلال وفي يناير /كانون الثاني ٢٠١٩، قرَّر مجلس شورى الإخوان المسلمين الانسحابَ من المجلس الوطني ومجالس الولايات والمجلس التشريعي لولاية الخرطوم، وكلَّف المكتب التنفيذي للجماعة باختيار الوقت المناسب لتنفيذ هذا القرار ".

يمكن تفسير ردود الأفعال المختلفة لهذه الفصائل تجاه الثورة تفسيرًا جزئيًّا في ضوء طرق تقييمها لتجربة الحركات الإسلامية السودانية في السلطة. فعلى سبيل المثال، قبل بضعة أيامٍ من الإطاحة بالبشير، قدَّم شخص بارز في حزب المؤتمر الوطني تفسيرًا تبريريًّا للانتفاضة. فبالنسبة إليه، فإن الناس قد ثاروا لأسبابِ اقتصادية تتمثَّل في نقص الخبز والوقود والسيولة النقدية، لكنه ذكر أن هذه المشاكل الاقتصادية قد استُخدمت من قِبَل المعارضة لحشد المواطنين الغاضبين خلف أجندتها. كما أنه حمَّل الجماعات اليسارية الراديكالية التي اخترقت الاحتجاجات المسؤوليةَ عن أعمال النَّهُب والتخريب.

ووفقًا لهذا الشخص، فإن أسباب الأزمة الاقتصادية تضمَّنت العقوبات القاسية التي فُرضت على السودان منذ عقود، وإخفاق المسؤولين منعدمي الكفاءة والمختارين بشكل سيئ. كما توجد عواملُ سياسية أخرى مصاحبة؛ ففي السنوات الأخيرة ازدادت الميول الاستبدادية للبشير بشكل كبير، وأصبح أكثر اعتمادًا على المؤسسات العسكرية والأمنية. فعلى سبيل المثال، كان هناك في داخل حزب المؤتمر الوطني العديد من الأصوات المعارضة لتغيير الدستور للسماح للرئيس بالترشُّح لإعادة انتخابه في عام ٢٠١٥. واعترف أن هذه المظالم السياسية والاقتصادية دفعت جيل الشباب من الإسلاميين لدعم الانتفاضة ".

وعلى النقيض من هذا الموقف الدفاعي، قام زعيمٌ آخر في الحركة الإسلامية - وهـو عبـد الجليـل النذيـر الكاروري - بتوجيـه انتقادٍ أكبـر لتجربـة الإسـلاميين في السـلطة، وقـدَّم سـببَيْن رئيسَـيْن لفشـلهم:

أُولًا: هَجَـر أعضاء حـزب المؤتمـر الوطنـي مبـدأ الشـورى، وأعطـوا البشـير سـلطةً مطلقـةً لا جـدال فيهـا. واختلقـوا مفهـوم «التوافـق الضمنـي»، بمعنـى أنـه إذا لـم تشـكُ جماعـة معيَّنـة مـن القـرارات التـي اتخذهـا قادتهـا فهـذا يشـير إلـى موافقتهـا.

ثانيًا: بعد فترة ثلاثين عامًا اتضح أن الجمع بين الحاءات الثلاثة (الحركة والحزب والحكومة) كان خطأ. ويرى أن الدمج بينها قد حرم الحركة الإسلامية من استقلاليتها ومن قدرتها على الإشراف على حزب المؤتمر الوطني والحكومة ومراجعة سياساتهما من زاوية دينية '.

وانتقد غازي العتباني في مذكرة الإصلاح التي قدَّمها للبشير في سبتمبر/أيلول ٢٠١٣ سياسات التقشُّف التي اعتمدها النظام، والتعامل العنيف لقوات الأمن مع المظاهرات السلمية التي اندلعت معارضةً لهذه السياسات. وأيضًا حملت المذكرة رسالةً أعمقَ إلى الرئيس، فقد قالت: «لقد أتى نظام الإنقاذ إلى السلطة مقدمًا وعدًا كبيرًا: تطبيق الشريعة. ومع ذلك، فإن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة وما تلاها من قمع أبعدُ ما تكون عن مبادئ الشريعة المتمثّلة في الرحمة والعدالة وقدسية الدَّم وإقرار الحق في التعبير عن الرأي"».

وقدَّم محمد أبو صالح وزيـر الشـؤون الاسـتراتيجية والإعلاميـة السـابق بولايـة الخرطـوم روايـةً أكثـر شمولًا حـول فشـل نظـام الإنقـاذ. وهـو يعتقـد أن سـبب ذلـك قضايـا أكثـر أهميـةً مـن الافتقـار إلـى صنـع السياسـات وتنفيذهـا بشـكل سـليم:

أُولًا: استند نظام الإنقاذ في مطالبته بالشرعية إلى كونه نظامًا إسلاميًّا دون أن يكـون لديـه أيُّ فهـمِ صحيـحٍ أو ملائـمِ لمـا يعنيـه النظـام الإسـلامي.

ثانيًا: فشـل النظـام فـي إدارة تنـوُّع المجتمع بسـبب تبنِّيـه لمفهـوم التمكيـن، وهـذا خطـأ فـادح فـي بلـدٍ متعـدِّد الأعـراق والثقافـات مثـل السـودان.

ثالثًا: أدى إعطاء الأولويـة للـولاء الأيديولوجـي بـدلًا من الكفاءة المهنية إلى إضعـاف الخدمات المدنيـة بشـكل كبيـر، والتـي تـمَّ اختراقها من قِبَـل المسـؤولين العادييـن ذوي الأداء الضعيف.

رابعًا: قوَّض انعدام الشفافية والمساءلة أخلاق الحزب الحاكم الذي هيمنت عليه شبكات المصالح الذاتية، مما أدى إلى انتشار الفساد وإفساد شمعة الحركات الإسلامية السودانية،

وقد قدَّم التجاني عبد القادر - وهو عالم إسلاميُّ بارز وعضو سابق في الجبهة القومية الإسلامية - تفسيرًا مميرًا حول كيفية سيطرة شبكات المصالح على الحزب الإسلامي الحاكم، مستخدمًا نظرية العصبية عند ابن خلدون. وقال إنه في البداية مثَّلت الجبهة القومية الإسلامية عصبيةً أيديولوجيةً يتميَّز أعضاؤها بمستوى عالٍ من التضامن والولاء. وبعد تولي عمر البشير إدارة الدولة، أصبح البشير رمزًا للعصبية ومركزًا للسلطة، وعمل أعضاء العصبية مساعدين مقربين له. ووفقًا لهذه النظرية، فإنه مع مرور الوقت بدأ الحاكم في التصرف بشكل أكثر استقلاليةً ورسميةً تجاه أعضاء عصبيته الداعمة. ومع زيادة تهميشهم وتضاؤل حصتهم من السلطة، أصبحوا مستائين على نحوٍ متزايد. وأضعفت الخلافات والانشقاقات المتزايدة وحدة العصبية وتضامنها، ولجأ الحاكم إلى واضعفت الخلافات والانشقاقات المتزايدة تدين بالولاء له شخصيًا. ولم يكن أعضاء العصبية الجديدة متَّحدين خلف أي أيديولوجية أو هُويَّة مشتركة، بل كانوا ملتزمين بمصالحهم. ووفقًا لعبد القادر، فإن هذه النظرية يمكن أن تفسِّر الانشقاقات المتكرِّرة والفساد المتفشي الذي اتَّسم به حزب المؤتمر الوطني على مدى ثلاثة عقود "أ.

# استراتيجيات الحركات الإسلامية السودانية فى أثناء الفترة الانتقالية

بدأت العملية الانتقالية في ٢٧ أبريل/نيسان ٢٠١٩ مع بداية عملية مفاوضات صعبة بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي حول إدارة الفترة الانتقالية. وقد اتفقت الأطراف المتفاوضة في مايو/أيار على فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات يقودها مجلس سيادي انتقالي ومجلس وزراء ومجلس تشريعي انتقالي مكوَّن من ٣٠٠ عضو. وكان من المقرَّر أن يكون ثلثا أعضاء المجلس التشريعي من قوى إعلان الحرية والتغيير، في حين تحصل الأحزاب غير المنتمية إلى هذا التحالف على المقاعد المتبقية، إلا أن المفاوضات وصلت إلى طريقٍ مسدودٍ فيما يتعلَّق بمن سيسيطر على المجلس السيادي الانتقالي.

لم يقتصر النزاع على طاولة المفاوضات، بل استمرًّ في الشوارع بشكل رئيس؛ حيث استمرت الاعتصامات والإضرابات دون انقطاع، بل وزادت حدَّتها على الرغم من الاستعراض العنيف للجيش لقوته. وبلغت المواجهة ذروتها في مجزرة القيادة العامَّة في ٣ يونيو/ حزيران، عندما قامت قوات الجنجويد شبه العسكرية بقيادة الجنرال محمد حمدان دقلو (المعروف أيضًا باسم حميدتي) نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي بقتل ما يصل إلى ١٢٠ محتجًا وإصابة العشرات منهم في العاصمة الخرطوم. وأدى ذلك إلى انهيار المفاوضات وإطلاق حملة للعصيان المدني.

تصاعدت المعارضة الشعبية خـلال شـهر يونيو/حزيـران المضطـرب. وفـى ٣٠ يونيو/حزيـران، نظُّم تحالف المعارضة استعراضًا كبيـرًا للقوة عندمـا خـرج عشـرات الآلاف إلـى الشـوارع. كمـا تميَّـز شـهر يونيو/حزيـران بالعديـد مـن محـاولات الانقـلاب التـى تـمَّ إحباطهـا وفقًـا لــلمجلس العسكري الانتقالي. ونجحت جهـود الوسـاطة التـي قـام بهـا رئيـس الـوزراء الإثيوبـي أبـي أحمد والاتحاد الأفريقي في نهايـة المطـاف في إقنـاع المجلـس العسـكري الانتقالـي وقـوى إعلان الحرية والتغيير بالموافقة على مجموعةٍ من المقترحات التي قدَّمها الوسطاء والتوقيع على اتفاقيـة لتقاسـم السـلطة فـى ١٧ يوليو/تمـوز ٢٠١٩. لكـن الجبهة الثوريـة وتحالف قـوى الإجمـاع الوطنـي أعربـا عـن تحفظـاتٍ فيمـا يتعلُّـق بالتوقيـع علـي الاتفاقيـة، ممـا دفـع قـوى إعـلان الحريـة والتغييـر إلـي إلغـاء الاجتماعـات مـع المجلـس العسـكري الانتقالـي ''. وفى أغسطس/آب، أبرمت أخيـرًا اتفاقيـة تنصُّ على إنشـاء ثـلاث هيئـاتٍ انتقاليـة - مجلـس سيادى انتقالى ومجلس وزراء وهيئة تشريعية - لإدارة البلاد خلال فترة انتقالية مدتها ٣٩ شهرًا تمهِّ د لانتخابات. وكان من المقرَّر أن يـرأس المجلـس السـيادي الانتقالـي - الـذي يتألُّـف من ستة مدنيين وخمسة جنرالات (مع اختيار أحد الأعضاء المدنيين بتوافق الآراء) -جنرالٌ لمـدة ٢١ شـهرًا ومدنـيُّ لمـدة ١٨ شـهرًا. وبموجـب الاتفـاق، تـمَّ اختيـار رئيـس الـوزراء عبـد الله حمـدوك وبقيـة أعضـاء مجلـس الـوزراء مـن قِبَـل قـوى إعـلان الحريـة والتغييـر، باستثناء وزيري الدفاع والداخلية اللذين اختارهما الجيش%.

وعلى الرغم من أن العديد من الجماعات الإسلامية قد انضمَّت إلى الاحتجاجات ضد نظام الإنقاذ، فإن الترتيبات الانتقالية قد استبعدت جميع الإسلاميين دون التفريق بين مَنْ كانوا في السلطة ومَنْ كانوا في المعارضة. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى عدم الثقة وعقود التنافس الأيديولوجي بين التيارات اليسارية والإسلامية. كما أنه حتى اندلاع الانتفاضة، كان يُنظر إلى معظم الأحزاب الإسلامية على أنها معارضة موالية؛ بسبب كونها جزءًا من الحوار الوطني الذي يرعاه النظام والحكومات التي أعقبت ذلك. ويمكن اعتبار البُعْد الإقليمي عاملًا آخر، حيث حرصت الإدارة الانتقالية على تعزيز علاقاتها مع الدول التي قادت الحملة الإقليمية ضد حركات الإسلام السياسي (وهي مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) من أجل الحصول على دعمها السياسي والاقتصادي.

نتيجةً لذلك، لم يشارك الإسلاميون المنتمون للجبهة الوطنية للتغيير (أي حركة الإصلاح الآن والإخوان المسلمون) ولا المنتمون إلى تحالف قوى ٢٠٢٠ (منبر السلام العادل) ولا حزب المؤتمر الشعبي - ناهيك عن حزب المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية - في المفاوضات بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير. وعلاوة على ذلك، بدأت الحكومة المؤقتة بعد وقتِ قصيرٍ من تشكيلها حملةً منهجيةً ضد الأحزاب والمنظمات الإسلامية والقادة السياسيين الإسلاميين.

وفي ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩، تبنَّى اجتماع مشترك بين المجلس السيادي الانتقالي ومجلس الوزراء قانون تفكيك نظام الإنقاذ. وبموجب هذا القانون، تمَّ حلُّ حزب المؤتمر الوطني وجميع المنظمات التابعة له، وتمَّت مصادرة أصولهم. كما حظر القانون رموز النظام المخلوع من الممارسة السياسية لمدة عشر سنواتِ على الأقل أن ونتيجة لذلك، أنشأ رئيس المجلس السيادي السوداني عبد الفتاح البرهان في ١٠ ديسمبر/كانون الأول أنشأ رئيس المحكين لتصفية المؤسسات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بحزب المؤتمر الوطني المنحل. وقامت هذه اللجنة في غضون أسابيع قليلة بحل ومصادرة ممتلكات عشرات المنظمات غير الحكومية والنقابات والرابطات الشبابية والوسائل الإعلامية، بما في ذلك منظمة الدعوة الإسلامية ومحطتا الشروق وطيبة الفضائيتان ألاء

وفي غضون ذلك، شئّت الإدارة الانتقالية عدَّة حملات اعتقالات استهدفت قادة حـزب المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية، خاصةً في أعقاب الإطاحة بالبشير في أبريل/نيسان ١٠١٩، ومـرةً أخـرى بعـد محاولة انقـلابِ فاشـلة في يوليو/تمـوز ٢٠١٩. وكان مـن بيـن القـادة المعتقليـن الأميـن العـام للحركـة الإسـلامية الزبيـر أحمـد الحسـن، وعـدد مـن كبـار الجنـرالات العسـكريين، بمـن فيهـم رئيـس الأركان هاشـم عبـد المطلـب^؛.

وكان الأمر الأكثر إثارةً للقلـق بالنسبة إلـى الإسـلاميين هـو أن حملـة الاعتقـالات بـدأت تسـتهدف الزعمـاء السياسـيين مـن خـارج حـزب البشـير. فعلـى سبيل المثـال، ألقـي القبـض علـى الأميـن العـام لحـزب المؤتمـر الشـعبي علـي الحـاج علـى خلفيـة مشـاركته فـي انقـلاب ١٩٨٩. وصـدرت مذكـراتُ اعتقـالٍ مماثلـة ضـد قـادة بارزيـن آخريـن مـن بينهـم غـازي العتباني.

وقد دفع إقصاء القوى الإسلامية المعارضة من الإدارة الانتقالية والاستهداف العشوائي لقادتها إلى اقترابها سياسيًا من بعضها البعض، ورفضت كلُّ الفصائل الإسلامية تقريبًا - أو أعربت عن مخاوفها على الأقل تجاه - اتفاق الوثيقة الدستورية فعلى سبيل المثال، انتقد حزب المؤتمر الوطني الاتفاق؛ لأنه كان ثنائيًا بحتًا بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير، وتجاهل العناصر السياسية الأخرى في السودان. وعلاوة على ذلك، أدخلت الإدارة الانتقالية تغييراتٍ رئيسة في النظام السياسي مثل الانتقال من نظامٍ رئاسيً إلى نظامٍ برلمانيً دون تفويضٍ شعبيً. كما ذكر بيان حزب المؤتمر الوطني أن الوثيقة الدستورية الجديدة لم تتضمَّن المادة التي تنصُّ على مرجعية الشريعة، وهو ما قد يفتح الباب أمام إقامة نظامٍ ذي ميول علمانية ".

وكذلك أصدرت أحزابٌ وجماعاتٌ إسلامية أخرى العديد من البيانات التي تنتقد الإدارة الانتقالية. واتهمت الحكومة - التي يسيطر عليها تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير - بالإقصاء وإساءة استخدام السلطة من أجل الانتقام من الإسلاميين، وخدمة مصالحهم الحزبية، وتوجيه الثورة بعيدًا عن أهدافها، وتجاوز حدود تفويضها بإلغاء القوانين المتعلّقة بالشربعة ٥٠.

ويبدو أن الإدارة الانتقالية لـم تكـن وحدهـا التـي أخفقـت فـي التمييـز بيـن الجماعـات الإسـلامية المختلفة، فقد قامـت شـريحة واسعة من الشـعب السـوداني بالأمـر ذاته. حيـث وجـد العديـد مـن القـادة والأحـزاب الإسـلامية الذيـن انشـقوا فـي السـابق عـن حـزب المؤتمـر الوطنـي أنفسـهم عرضة للهجـوم فـي العديـد مـن المناسـبات مـن قِبَـل المتظاهريـن الذيـن حمّلوهـم المسـؤولية عـن المظالم التـي ارتُكِبت فـي ظـل نظـام الإنقـاذ. فعلى سبيل المثـال، أصيـب خمسـون عضـوًا مـن أعضـاء مجلـس الشـورى مـن المنتميـن لحـزب المؤتمـر الشـعبي عندمـا ألقـى متظاهـرون غاضبـون عليهـم الحجـارة وحطمـوا سـياراتهم خـلال اجتماعهـم فـي أبريل/نيسـان ٢٠١٩٠٠.

وقد تبنّت الأحزاب والجماعات التي تشكّل الحركات الإسلامية السودانية استراتيجياتٍ مختلفةً للتكيّف في مواجهة عدائية الإدارة الانتقالية والتآكل الجسيم في القاعدة الاجتماعية الداعمة لهم. وقرَّر حزب المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية التابعة له التراجع عن مشاركتهما في السياسة الحزبية والتخلي عنها مؤقتًا. وأعلنت الحركة الإسلامية في بيان رسميًّ في يوليو/تموز ٢٠١٩ أن أولويتها في الوقت الحالي هي التأمُّل في تجربتها في السلطة وذكرت بعض المصادر داخل الحركة في أغسطس/آب ٢٠١٩ أن هناك ميلًا نحو دمج الحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني وتحويل الحزب إلى حركة اجتماعية تحت اسم آخر مثل: «النهضة» أو «العدالة والتنمية» وفي الوقت ذاته، أجرى حزب المؤتمر الوطني انتخابات داخلية تم فيها استبدال قادته السابقين، وتم اختيار وزير الخارجية السابق الدكتور إبراهيم غندور لقيادة الحزب وبالرغم من كل الصعاب، فقد ظلً الدكتور غندور والإدارة الوسطى حديثة الانتخابات نشطين ومُعبَّرين عن الحزب حتى بعد حلِّه في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩.

وعلى عكس استراتيجية الانسحاب التي تبنّتها الحركة الإسلامية، بدأت فصائلُ إسلامية أخرى في الانخراط بشكلِ أكثر منهجيةً في السياسة. فعلى سبيل المثال، اتخذت جماعة الإخوان المسلمين بعض الخطوات التمهيدية لتأسيس حزبٍ سياسيِّ باسم حزب الأصالة والتنمية في مايو/أيار ٢٠١٩. والأهم من ذلك أنه قام تحالفُ من الجماعات والدعاة السلفيين (يتضمَّن محمد علي الجزولي وعبد الحي يوسف) بتأسيس تيار نصرة الشريعة ودولة القانون في أواخر أبريل/نيسان ٢٠١٩٠.

وعلى الرغم من مواجهة فصائل الحركات الإسلامية السودانية للتحديات نفسِها، فقد افتقرت إلى وجود تنظيم تنسيقيًّ شاملٍ واستراتيجيةٍ موحَّدة. فعلى سبيل المثال، اتخذ تيار نصرة الشريعة ودولة القانون نهجًا تصادميًّا تجاه الحكومة المؤقتة، حيث نظَّم العديد من الاحتجاجات ضد سياسات الحكومة واتهمها بفرض العلمانية بالقوة على السودان^. لكن الإخوان المسلمين رفضوا الانضمام إلى مسيرات تيار نصرة الشريعة ودولة القانون، واتهموا نهجه بأنه ضارٌ بالقضية التي يهدف للدفاع عنها أُ.

لقد صنعت الخلافات حول الاستراتيجية المناسبة للتعامل مع الإدارة الانتقالية فجواتِ ليس فقط بين الفصائل المختلفة من الحركات الإسلامية السودانية، بل داخل الفصائل نفسها في بعض الحالات. ففي يوليو/تموز ٢٠١٩، استقال ١٧ عضوًا من مجلس شورى حركة الإصلاح الآن - بمن فيهم السكرتير السياسي للحزب - احتجاجًا على موقفها تجاه الوثيقة الدستورية، وأعلنوا أنهم يدعمون هذه الوثيقة والثورة دون أي تحفُّظ.

وكذلك كانت العلاقة بين الإسلاميين والجناح العسكري للإدارة الانتقالية معقَّدةً. فمن ناحية، نفَّذ القادة العسكريون الجدد - رئيس المجلس السيادي الانتقالي عبد الفتاح البرهان ونائبه العام حميدتي - عدَّة حملات تطهير لضباط إسلاميين رفيعي ومتوسطي المستوى قلود على ذلك، اتهم المجلس الانتقالي مرارًا حزب المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية بالتخطيط لانقلاب قمن ناحية أخرى، يبدو أن الإسلاميين عمومًا يثقون في المؤسسات العسكرية أكثر من الجناح المدني للإدارة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، خلال المفاوضات المضطربة بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي في مايو/أيار ٢٠١٩، أعلن الزعماء الإسلاميون لحركة الإصلاح الآن وتيار نصرة الشريعة ودولة القانون دعمَهم للمجلس العسكري الانتقالي، وأعربوا عن اعتراضاتهم على أن تحكمهم الجماعات اليسارية قي أبريل/نيسان ٢٠٢٠، اتخذ رئيس حركة الإصلاح الآن الجماعات اليسارية أعطى تفويضًا للقوات المسلّحة لتولي شؤون المرحلة الانتقالية، ودعاها إلى العمل وفقًا لهذا التفويض قويضًا للقوات المسلّحة لتولي شؤون المرحلة الانتقالية، ودعاها إلى العمل وفقًا لهذا التفويض آ.

#### الخاتمة

تبرز الحركات الإسلامية السودانية بوصفها حالةً فريدةً بين الحركات الإسلامية السُّنية، فهي الوحيدة التي نجحت في الحصول على السلطة وإنشاء نظامها الخاص، وأتبحت الفرصة على مدى ثلاثة عقودٍ للحركات الإسلامية السودانية لبحث مذاهبها

وتنفيذ برامجها. وكانت النتيجة فشلًا ذريعًا في نظر الشعب السوداني، وتجربة محبطة للإســلاميين الســودانيين.

وعلى الرغم من أن تقييم نظام الإنقاذ يتجاوز نطاق هذه الورقة، فقد تطرقت للعديد من التوتُّرات الكامنة في هذه التجربة - التوترات بين المدنيين والعسكريين، والحركة الاجتماعية الدينية والحزب السياسي، وسياسات الهوية وسياسات المجال السياسي، والأبعاد المحلية والدولية.

كان الشاغل الأساسي لهذا البحث هـو فهـم طـرق تفاعل مختلـف فصائـل الحركات الإسـلامية السـودانية مع ثـورة ديسـمبر/كانون الأول، والاسـتراتيجيات التـي تبنَّتهـا للصمـود خـلال الفترة الانتقاليـة. وهنـا يمكن اسـتخلاص اسـتنتاجَيْن رئيسَـيْن:

أولًا: تأثّر ردُّ فعل الحركات الإسلامية السودانية تجاه الثورة تأثرًا كبيرًا بالمنافسات والانقسامات داخل مشهد هذه الحركات. وقد لوحظ أنها تنقسم إلى ثلاث فئات رئيسة: الإسلاميون في السلطة (حزب المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية)، وجماعات المعارضة الموالية (حزب المؤتمر الشعبي وتحالف قوى ٢٠٢٠ بقيادة منبر السلام العادل)، والجماعات الموالية المنشقة (حركة الإصلاح الآن والإخوان المسلمون). لم يلعب حزب المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية دورًا مهمًّا في الانتفاضة، حيث قام البشير بتهميشهما ولجأ الى مؤسساته العسكرية والأمنية لحمايته. وقد كشف أمين حسن عمر - وهو شخصية بارزة في حزب المؤتمر الوطني - أن الرئيس لم يستشر قيادة الحزب بشأن قراراته باعلان حالة الطوارئ واستبدال جميع الحكَّام المدنيين بجنرالاتِ عسكريين في فبراير/ شباط ٢٠١٩، ووصف هذه القرارات بأنها «انقلاب أبيض» أ. أما باقي الجماعات الإسلامية المعارضة، فقد انقسمت بين تلك التي ظلَّت مواليةً للنظام وتبنَّت أجندةً إصلاحيةً محدودةً، وتلك التي انشقت وانضمَّت رسميًّا إلى الثورة الداعية إلى تغيير النظام.

ثانيًا: مع بداية الفترة الانتقالية أدّى استبعاد جميع الإسلاميين من المفاوضات الانتقالية والطريقة التي أصبحت من خلالها مؤسساتهم وقادتهم أهدافًا دون أي تمييز بين الذين كانوا في السلطة والذين انضموا إلى الثورة، أدى إلى تقارب مختلف الفصائل الإسلامية مع بعضها البعض. وقد اختلفت مواقفهم الأوَّليَّة تجاه اتفاقية تقاسم السلطة بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي اختلافًا طفيفًا: فقد رفضها حزب المؤتمر الوطني وحركة الإصلاح الآن وتيار نصرة الشريعة ودولة القانون رفضًا قاطعًا، بينما قبلها الإخوان المسلمون ومنبر السلام العادل مع إبداء تحفظات، وكانا أكثر انفتاحًا للتعاون مع إدارة المرحلة الانتقالية. ومع ذلك، أصبحت جميع الجماعات الإسلامية تقريبًا شديدة الانتقاد للحكومة التي تهيمن عليها قوى إعلان الحرية والتغيير في مواجهة الموقف العدائي المتزايد للإدارة الانتقالية. وما يدعو للقلق بشكل أكبر هو أن بعض القادة الإسلاميين هدّدوا ضمنيًا أو صراحةً باللجوء إلى العنف، ودعوا الجيش إلى التدخّل ردًّا على قرارات الحكومة بالغاء القوانين المتعلّقة بالشريعة.

وبعد مرور عام، تبدو العملية الانتقالية غير مستقرة تمامًا؛ فقد اتسعت الشقوق داخل قوى إعلان الحرية والتغيير، وازداد الاستقطاب الأيديولوجي بين الإسلاميين واليساريين، وأصبحت الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه الحكومة المؤقتة صعبةً على نحوٍ متزايدٍ. وعلاوة على ذلك، يُعَدُّ موقف الجناح العسكري في الإدارة الانتقالية أقوى بكثيرٍ من موقف الجناح المدني؛ فهو يرأس المجلس السيادي الانتقالي، ولا يزال الحكام العسكريون للولايات الذين عينهم البشير في مناصبهم، ولم يتم بعدُ تشكيل المجلس التشريعي المقترح، مما يحرم القوى السياسية المدنية من أداةٍ أساسيةٍ للتأثير في صناعة السياسات™. وإذا استمرت الأحداث في هذا الاتجاه غير الملائم، فقد لا تُثبت الفترة الرابعة من الحكم المدني في تاريخ الجمهورية السودانية أنها استثناءٌ مما سبقها، وستعاني من الفوضى والخلافات وانعدام الكفاءات وقصر العمر.

ليس من الواضح ما إذا كان الإسلاميون السودانيون سينجحون في إيجاد موطئ قدمٍ في سودان ما بعد البشير؛ وكل هذا يتوقَّف على كيفية سَير العملية الانتقالية برمتها. ولتبسيط الأمور، يمكن اقتراح ثلاثة سيناريوهاتِ مختلفة محتملة:

في السيناريو الأول تسير العملية الانتقالية وَفق ما هو مخطّط لها، حيث تنجح الإدارة الانتقالية في تنفيذ المهام الموكلة إليها وإرساء أسس نظام ديمقراطيِّ مدنيٍّ في نهاية فترة السنوات الثلاث الانتقالية. وفي هذا السيناريو سيظل الإسلاميون فاعلًا اجتماعيًا وسياسيًّا مهمًّا؛ نظرًا لجذورهم الراسخة في المجتمع وبنيتهم التحتية التنظيمية القوية. ويقتضي هذا السيناريو أيضًا حدوث مصالحة تاريخية بين التيارات السياسية المتنافسة، وكذلك بين الحركات المسلَّحة والحكومة المركزية في السودان.

في السيناريو الثاني تنهار العملية الانتقالية ويتولَّى العنصر العسكري لـلإدارة الانتقالية السلطة. وقد يـؤدي الأداء الضعيف للحكومة والانقسامات العميقة بيـن القـوى السياسية المدنية والاستياء الشعبي المتزايد إلى تشجيع جنرالات المجلس السيادي الانتقالي على القيام بانقلاب. وفي هـذه الحالة، سيتمُّ ترسيخ نظام استبداديُّ جديدِ يقـوم - جزئيًّا أو كليًّا - بقمع جميع القـوى السياسية الأخـرى، وخاصةً الإسلاميين باعتبارهم التحـدي الأكبر له.

أما السيناريو الأخير، فقريب إلى حدِّ ما من السيناريو السابق. فقد يـؤدي سـوء إدارة العمليـة الانتقاليـة إلى إعطاء الإسـلاميين فرصةً لحشـد مؤيديهـم ضـد الحكومـة المؤقتـة أو حتى لتنظيـم انقـلابٍ غيـر هرمـيِّ بقيـادة إسـلامية. لكن عمليـات التطهيـر المسـتمرة للضباط الإسـلاميين فـي الجيـش، وسـوء سُـمعة نظـام الإنقـاذ المخلـوع، والظـروف الإقليميـة غيـر المواتيـة تجعـل هـذا السـيناريو غيـر محتمـل إلـى حـدِّ كبيـرٍ. لكـن إذا تغيَّـرت الظـروف، فقـد تعـود الحـركات الإسـلامية السـودانية إلـى السـلطة مـرةً أخـرى.

# التعليقات الختامية

- 1- Abdelwahab El-Affendi, "Sudan: The Insecurity of Power and the Revenge of the State" in The Oxford Handbook of Islam and Politics, eds. John L. Esposito and Emad El-Din Shahin, 448 (Oxford; New York: Oxford University Press, 2013).
  - 2- Abdullahi A. Gallab, The First Islamist Republic: Development and Disintegration of Islamism in the Sudan (London; New York: Routledge, 2008), 97. See also: Sudan's Islamists from salvation to survival, ICG report, 2016, <a href="https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/sudan/sudan-s-islamists-salvation-survival-o">https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/sudan/sudan-s-islamists-salvation-survival-o</a>
  - 3- Ellen Lust, The Middle East (California; London: SAGE Publications, 2017), 1309, 1342.
  - 4- Ibid., 1357-8
  - US Department of the State, Terrorist Designations and State Sponsors of Terrorism, <a href="https://www.state.gov/state-sponsors-of-terrorism/">https://www.state.gov/state-sponsors-of-terrorism/</a>
  - 5- Abdel Salam Sidahmed, "Islamism and the State", in The Sudan Handbook, eds. John Ryle, Justin Willis, and Suliman Baldo, 165 (London: Rift Valley Institute, 2011)
  - 6- 2004 عبد الوهاب الأفندي، ظاهرة الانشقاق عند الإخوان .. الحالة السودانية، موقع الجزيرة، 3 أكتوبر <u>https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3bef5436-c497-4ege-be45-32a74ef2d297</u>
  - 7- 29 وائل نصر الدين، الشيخ سليمان أبو نارو السوداني: رحلة فكرية من تنظيم الإخوان إلى داعش، ساسة بوست، 29 -20 https://www.sasapost.com/opinion/sheikh-suleiman-abu-naro/
  - عبد الوهاب الأفندي، ظاهرة الانشقاق عند الإخوان .. الحالة السودانية، موقع الجزيرة، 3 أكتوبر 2004
  - 18 عامًا بعد المفاصلة السودانية: نفوذ الإسلاميين في تراجع، العربي الجديد، 17 يونيو 2017 -8

#### https://bit.lv/35NaDxH

9- Abdelwahab El-Affendi, "Revolutionary Anatomy: The Lessons of the Sudanese Revolutions of October 1964 and April 1985", Contemporary Arab Affairs, 2012: 304.

Abdullahi Gallab, "Is Sudan a 'Post-Islamist' State?", the African Argument, 30 May 2008. <a href="https://africanarguments.org/2008/05/30/is-sudan-a-post-islamist-state/">https://africanarguments.org/2008/05/30/is-sudan-a-post-islamist-state/</a>

- 10- "Mysterious 'Reform Memo' mirrors split of Sudan's Islamists", SudanTribun, 12 January 2012 56214,srorrim-omem-mrofer-suoiretsyM/moc.enubirtnadus.www//:sptth
- El-Affendi, "Revolutionary anatomy", 299.
- 11- "Mysterious 'Reform Memo' mirrors split of Sudan's Islamists", SudanTribun, 12 January 2012.
- 12- "2012 | 8th Islamic Movement General Conference Nov. 16-17", SudanTribun, <a href="https://www.sudantribune.com/spip.php?mot2056">https://www.sudantribune.com/spip.php?mot2056</a>
- 13- "Sudan Islamists warn Bashir over Shariah constitution", Sudan Tribune, 28 February 2012. <a href="https://www.sudantribune.com/+-Islamic-Constitution-Front,928-+">https://www.sudantribune.com/+-Islamic-Constitution-Front,928-+</a>
- 14- 14- "Islamic coalition calls on Sudan's NCP to step down and transfer power to them", Sudan Tribune, 18 September 2013, https://www.sudantribune.com/spip.php?article48085
- وائل نصر الدين، «الإخوان في السودان: على أعتاب الانشقاق الرابع»، إضاءات، 17 يونيو 2016 -15

https://www.ida2at.com/the-brothers-in-sudan-on-the-threshold-of-the-fourth-split/

ثروت منصور، «مليونيـة الشـريعة ... هـل يجهـض المجلـس العسـكري الثـورة السـودانية بالسـلفيين؟»، رصيـف 22، 27 -16 أبريـل 2019

#### https://bit.ly/3bnAa1F

- 17- Political Risk Services, Sudan Country Forecast, 30-Nov-2018
- 18- Ibid
- 19- Declaration Of Freedom And Change, <a href="https://www.sudaneseprofessionals.org/en/declaration-of-freedom-and-change/">https://www.sudaneseprofessionals.org/en/declaration-of-freedom-and-change/</a>

«من هم اللاعبون الرئيسيون في لحظة العنف الراهنة في السودان؟»، مدى مصر، 6 يونيو 2019 -20

#### https://bit.ly/3dzCoMK

«قوى سودانية تدشن تحالفًا جديدًا لدعم الحراك الشعبي»، عربي 21، 24 ديسمبر 2018 -21

#### https://bit.ly/2V6iFN9

«تحالف باسم (قوى 2020) يعلن بدء التحضير للانتخابات في السودان»، سودان تربيون، 26 سبتمبر 2018 -22

# https://bit.ly/2yImWPu

«تحالف قوى 2020 يعتزم عزل غازي صلاح الدين من منصبه رئيسًا للتحالف»، السودان اليوم، 4 يناير 2019 -23

# https://alsudanalyoum.com/?p=257891

أحمد فضل، في جمعته الطويلة.. البشير يتحرك في حقل الاحتجاجات الملغوم، الجزيرة، 22 فبراير 2019 -24

#### https://bit.ly/2WLvXiZ

«تظاهرات في السودان احتجاجًا على قرارات البشير»، سكاي نيوز عربية، 23 فبراير 2019

#### https://bit.ly/2LjJc55

«أين الإسلاميون من الثورة السودانية؟» الأناضول، 22 أبريل 2019 -25

## https://bit.ly/2V9lBZz

«علي الحاج يشن هجومًا على الطوارئ ويطالب الأمن بالكفِّ عن الاقتحام وانتهاك الحرمات والرعب»، موقع دبنقا، -26 مارس 2019

# https://bit.ly/34ledyb

«الأمين العام للمؤتمر الشعبي يعتذر لضحايا قتلي وجرحي ومعتقلي الحراك»، موقع دبنقا، 12 فبراير 2019

#### https://bit.ly/2XiU5vf

«السودان.. المؤتمر الشعبي يهدد بمغادرة الحكومة»، الحرة، 26 ديسمبر، 2018 -27

#### https://arbne.ws/2XhvmHK

«استقالة (63) من كوادر شباب حزب المؤتمر الشعبي والانحياز للحراك الشعبي»، موقع دبنقا، 15 يناير 2019 -28

#### https://bit.ly/2XeQlei

«السودان: (قوى 2020) يقترح مجلسًا رئاسيًّا» الحرة، 6 مارس 2019 -29

#### https://arbne.ws/2zrqYMp

«المؤتمر الشعبي وتحالف 2020 يوحدان مبادراتهما بالسودان»، الوطن، 24 مارس 2019 -30

#### https://www.elwatannews.com/news/details/4080570

«حركة الإصلاح الآن تعلن انسحابها من الحكومة السودانية»، عربي 21، 1 يناير 2019 -31

#### https://bit.ly/2wkWuuo

الصفحة الرسمية لحركة الإصلاح الآن، 14 فبراير 2019

#### https://www.facebook.com/Eslahnow/posts/2313348378899064

32- "22 Opposition Parties Call For Regime Change In Sudan", Sudan News Gazette, 2 January ,2019https//:

#### sudannewsgazette.com-22/opposition-parties-call-for-regime-change-in-sudan/

«السودان: حزب البشير يهاجم انسحاب الإصلاح الآن من الحكومة»، عربى 21، 2 يناير 2020 -33

#### https://bit.ly/34ivKqN

أحمد فضل، «المعارضة توقع إعلان الحرية والتغيير والبشير يستنفر أنصاره»، الجزيرة، 3 يناير 2019 -34

## https://bit.ly/3bRTEw3

خالد سعد، «السودان.. هل تدعم المعارضة الشارع أم تُنقذ النظام؟»، عربي 21، 3 يناير 2019

#### https://bit.ly/2xOoo2m

35- Ibid.

«اتفاق بين (نداء السودان) و(الجبهة الوطنية للتغيير) على إقرار ميثاق شرف»، سودان تربيون، 3 يناير 2019 -36

## https://bit.ly/2XoElXz

«المهدى وغازى يبحثان توحيد الجبهة الداخلية»، الأخبار العربية، 26 فبراير 2020

# https://bit.ly/3eojjEB

الصفحة الرسمية للمراقب العام للإخوان المسلمين بالسودان الدكتور عوض الله حسن، 4 أبريل 2019 -37

https://www.facebook.com/Moragib.ikhwan.sudan/posts/1634344933376952

«الدكتـور عـوض الله حسـن سـيد أحمـد: الجبهـة الوطنيـة للتغييـر سـبقت إعـلان الحريـة والتغييـر»، سـودان اندبنـدت، 12 يوليــو 2019

# https://bit.ly/2XelSNi

الصفحة الرسمية للمراقب العام للإخوان المسلمين بالسودان الدكتور عوض الله حسن، و أبريل 2020 -38

# https://www.facebook.com/Moragib.ikhwan.sudan/posts/2003741796437262

39- A Seminar with a leader in the NCP, 23 March 2019

أحمد فضل، إسلاميو السودان أمام اختبار مراجعة تجربتهم، الجزيرة، 19 أغسطس 2019 -40

# https://bit.ly/2y9Hy2

الصفحة الرسمية للدكتور غازى صلاح الدين العتباني، 28 سبتمبر 1902 -41

## https://www.facebook.com/ghaziatabanifans/posts/2585933971488886

42- An interview with Mohammed Abou Salih, 3 December 2019

43- al-Tijani Abdul-Qader's speech, 28 September 2019

44- "Sudan opposition: Political accord gives all power to junta", DABANGA TV, 20 July 2019

https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-opposition-political-accord-gives-allpower-to-junta

45- "Sudan transition: Abdalla Hamdok appointed new prime minister", BBC, 22 August 2019 https:// www.bbc.com/news/world-africa49425702-?intlink\_from\_url=https://www.bbc.com/news/topics/c1yy-8q1reokt/sudan-crisis&link\_location=live-reporting-story

«مـا هـو قانـون تفكيـك نظـام الإنقـاذ ومـا هـى آليـات حـل حـزب البشـير فـي السـودان؟» بـي بـي سـي عربـي، 29 -46 نوفمبـر 2019

#### https://www.bbc.com/arabic/middleeast50604375-

إسـماعيل جبريـل تيسـو، «إزالـة التمكيـن فـى السـودان.. تصحيـح مسـار أم تصفيـة حسـابات؟» الجزيـرة، 31 أبريـل -47 2020

#### https://bit.ly/35cpRMA

«السودان.. اعتقالات تطال قيادات نافذة بحزب البشير»، الأناضول، 12 أبريل 2019 -48

## https://bit.lv/3aL4FOE

عبد الحميد عوض، «اعتقالات الضباط بالجيش السوداني: محاولات انقلاب أم تصفية حسابات؟»، العربي الجديد، 25 يوليــو 2019

مزدلفة محمد عثمان، انقلاب 98 بالسودان .. معركة كسر عظم بين المؤتمر الشعبى والحكومة، الجزيرة، 21 نوفمبر -49 2019

#### https://bit.lv/3aKXWEC

محمود جامع، «أشهر سياسي إسلامي يُعتقل بتهمة وقعت قبل 30 عامًا! لماذا يجب على الحكومة السودانية إطلاق سـراح علـى الحـاج؟»، عربـى بوسـت، 22 نوفمبـر 2019

الصفحة الرسمية لحزب الأصالة والتنمية، 5 أغسطس 2019 -50

#### http://tinv.cc/4tntaz

الجبهة الوطنية للتغيير تنتقد الاتفاق بين قوى الحرية والمجلس العسكري وتلمح لأزمة سياسية جديدة، الراكوبة، 11 يوليــو 2019

#### https://rakobanews.com/sudan-news/sudan-now//16977

«منبر السلام العادل يؤيد الاتفاق ويتحفظ»، وكالة السودان للأنباء، 7 يوليو 2019

# https://www.suna-sd.net/ar/single?id=283366

«المؤتمر السوداني يرفض وثيقة الدستور ويعتبرها إقصائية»، الخليج الجديد، 4 أغسطس 2019 -51

## https://bit.ly/2ShF2P2

الصفحة الرسمية للدكتور غازي صلاح الدين العتباني، 28 نوفمبر 2019 -52

#### https://www.facebook.com/ghaziatabanifans/posts/2717148831700732? tn =K-R

الأناضول، 26 يونيو 2019 «المؤتمر الشعبى بالسودان: لا لاستفراد العسكرى والتغيير»

#### https://bit.lv/3c5HAYd

الصفحة الرسمية لتيار نصرة الشريعة ودولة القانون، 2 فبراير 2020

# https://www.facebook.com/T.Sh.and.G/posts/604002733493554

«عشرات الجرحي في هجوم على المؤتمر الشعبي بالخرطوم»، الجزيرة، 27 أبريل 2019 -53

#### https://bit.ly/ad8iNqV

أحمد عاصم وبهرام عبد المنعم، الحركة الإسلامية بالسودان تقرر التخفف من عبء الدولة ومراجعة منهج الدعوة، -54 الأناضول، 28 يوليـو 2019

# https://bit.ly/2SvFhGv

أحمد فضل، إسلاميو السودان أمام اختبار مراجعة تجربتهم، الجزيرة، 19 أغسطس 2019 -55

# https://bit.ly/2y9Hy2J

24 أغسطس 2019 «الغندور لقيادة الوطني .. ما وراء توقيت الاختيار»، السوداني -56

# https://www.alsudaninews.com/?p=38567

الصفحة الرسمية لتيار نصرة الشريعة ودولة القانون -57

# https://www.facebook.com/pg/T.Sh.and.G/about/?ref=page\_internal

موكب جديد لتيار نصرة الشريعة يرفض اتفاق العسكرى والتغيير، الصيحة، 25 مايو 2019 -58

# https://www.assayha.net/now//go66/go66

أحمد عاصم، «السودان.. نصرة الشريعة يحذر من فرض العلمانية والتطبيع مع إسرائيل»، الأناضول، 24 سبتمبر 2019

## https://bit.ly/2L3ek8W

أحمد فضل، «يدعمها أنصار البشير. ترقب حذِر لمليونية الزحف الأخضر بالسودان»، 13 ديسمبر 2019

#### https://bit.ly/2SE9YcK

الصفحة الرسمية للمراقب العام للإخوان المسلمين بالسودان الدكتور عوض الله حسن، 19 مايو 2019 -59

#### https://www.facebook.com/Moragib.ikhwan.sudan/posts/1671701262974652?\_\_tn\_\_=K-R

«السودان.. انشقاق 71 من قيادات حركة إسلامية»، الأناضول، 24 يوليو 2019 -60

#### https://bit.ly/2SFo5OS

«إقالات وترقيات.. إعادة هيكلة الجيش السوداني تثير التساؤلات»، نون بوست، 17 سبتمبر 2019، عماد عنان -61

#### https://www.noonpost.com/content/29401

أحمد يونس ومحمد أمين ياسين، «عبد الفتاح البرهان لـ«الشـرق الأوسـطّ»: أحبطنا عـدًا مـن المحـاولات الانقلابيـة -62 آخرهـا بالأمـس»، الشـرق الأوسـط، 7 يوليـو 2019

#### https://bit.ly/2zXgcxA

«البرهان يتهم بقايا نظام البشير بالتخطيط لانقلاب عسكرى»، ميدل إيست أونلاين، 26 أبريل 2020

#### https://bit.lv/2vAsFqF

«بعـد <sub>5</sub> أشـهر مـن الصمـت... إسـلاميو السـودان يتظاهـرون دعمًـا للعسـكر ويطالبـون بالشـريعة»، مونـت كارلـو، <sub>27</sub> مايـو -63 2019

#### https://bit.lv/3b4v1aR

«العتباني: قحت فاسدة والثورة تعرضت للخديعة»، متاريس، 12 أبريل 2020 -64

#### https://bit.lv/3cddwd1

«الحزب الحاكم في السودان: البشير قام بانقلاب أبيض»، العرب، 26 فبراير 2019 -65

# https://bit.ly/2WpfvG4

العربي الجديـد، 26 ينايـر 2020 عبـد الحميـد عـوض، «السـودان: تجمـع المهنييـن يوجـه انتقـادات حـادة إلـى حكومـة حمـدوك»،

#### iD6mvb3/yl.tib//:sptth

«السودان.. تجمع المهنيين يطالب باستكمال هياكل السلطة الانتقالية»، الأناضول، 26 يناير 2020

#### Kfrv1T2/yl.tib//:sptth

عبـد الحميـد عـوض، «جـدل تشـكيل البرلمـان السـوداني: اسـتفراد بالسـلطة أم اسـتكمال الثـورة؟»، العربـي الجديـد، 20 مـارس 2020

#### k2TWqL2/yl.tib//:sptth

22

# عن الكاتبَيْن

محمد عفان: هو مدير التدريب والتطوير ورئيس مشارك لمجموعة العمل المعنيَّة بالإسلام السياسي في منتدى الشرق. وهو باحث حاصل على درجة الدكتوراه في معهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة اكستر. وهو طبيب، وحصل على درجة الماجستير في السياسة المقارنة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. نُشرت أطروحته باللغة العربية في كتابِ بعنوان: «الوهابية والإخوان: الصراع حول مفهوم الدولة وشرعية السلطة». وبالإضافة إلى ذلك، يحمل عفان شهادة دبلوم الدراسات العليا في المجتمع المدني وحقوق الإنسان من جامعة القاهرة، وشهادة الدبلوم في الأبحاث والدراسات السياسية من معهد الدراسات والأبحاث العربية، وشهادة الدبلوم في الدراسات الإسلامية من المعهد العالي للدراسات الإسلامية بالقاهرة. وتشمل اهتماماته البحثية: الإسلاموية والتحوُّل الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

روان حمود: هي باحثة مساعدة في منتدى الشرق، وهي مهتمَّة بالتحولات الاجتماعية والسياسية في أعقاب الربيع العربي. متحصلة على درجة الماجستير من جامعة نيويورك بالولايات المتحدة.

# عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6 No:68 Postal Code: 34197 Bahçelievler/ Istanbul / Turkey Telephone: +902126031815 research.sharqforum.org Fax: +902126031665 Email: info@sharqforum.org f SharqStrategic